دور القرى الأمامية العربية في مواجهتنا مع العدو الاسرائيلي

العميد الركن محمد الشاعر

اذا كان اقتصاد السلم الريفي يهدف أساسا الى اشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي على الصعيدين الفردي والجماعي فان الاقتصاد الريفي يهدف في المقام الاول الى تحقيق النصر الذي لن يتحقق بدون ازالة آثار الاحتلال الصهيوني لاراضينا العربية . من هذا المنطلق تطمح الجماهير الشعبية العربية لجعل المجهود الاقتصادي في المدينة والقرية أساس المجهود الحربي وتخصيص جزء أكبر من الموارد الانتاجية في المجتمع للاستهلاك والاستثمار الحربيين (بالنسبة للحرب النظامية والحرب الشعبية) وذلك على حساب التوسع في الطاقة الانتاجية للمجتمع وعلى حساب الاستهلاك المدني .

واذا كانت ظروفنا الاقتصادية في قطاعها الزراعي (وهذا ما يتعلق في بحثنا) نتيجة للاحتلال الصهيوني تقتضي اتخاذ العديد من الاجراءات لتعبئة الفائض الاقتصادي الزراعي واعطائها عناية خاصة ليس فقط لاهميتها الاقتصادية دائما كذلك لان أية حرب تحريرية لا يمكن ان تستمر الا اذا اتخذت جماهير الفلاحين قاعدة متسعة لها تزود الحرب بالعدد الاكبر ممن يقومون بالقتال في الحرب النظامية وكذلك بالمواد الغذائية والمواد الاولية وتمثل أساس حرب التحرير الشعبية في ريف دول المواجهة بشكل خاص وريف الدول العربية بوجه عام .

نقول اذا كانت ظروفنا الاقتصادية تدفعنا لتحقيق هذه الاجراءات فان القرية الامامية على الحدود المؤقتة تدفعنا كذلك وبقوة أكبر لتحقيق عدة اجراءات اقتصادية وعسكرية وبمعنى أوسع قلب القرية الامامية التي نطلق عليها مجازا (قرية دفاعية) الى وحدة اجتماعية ريفية متماسكة وهذا يعني القضاء نهائيا وبأقل ما يمكن من الزمن على الوجه المتخلف للقرية العربية على الحدود التي تواجهها قرية يهودية عصرية قد تضارع القرية الاوربية من حيث اسلوب المعيشة واستعمال الالة على نطاق واسع في كل مجالات العمل الزراعي والانتاج الريفي بوجه خاص .

وهذا يقتضي خلق علاقات اجتماعية جديدة لسكان القرى الامامية تتلاءم مع معركتنا المصيرية وصمود قريتنا الامامية وتحديها لقوى العدوان الغادر . ويمكن تحقيق ذلك بالتوصل للاهداف الخمسة التالية : خلق علاقات اجتماعية بين سكان القرى الامامية تتلاءم مع المعركة المصيرية ، تحصين هذه القرى وتوفير كل وسائل الصمود لسكانها ، توفير العمل المستمر المنتج لابناء هذه القرى ، تأمين الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الحيوية كالمياه والكهرباء ، استصلاح الاراضي وازالة جميع الصعوبات المتعلقة بهذا الموضوع . ويتم تحقيق هذه الاهداف بتنسيق العمل بين الوزارات المختصة سيما وأن الكثير من الخدمات الاجتماعية هي من اختصاص وزارات متعددة كوزارة الدفاع والصحة والشؤون البلدية والقروية وغيرها .

ان المنطلق الذي تستند عليه فكرة اعتبار القرية الامامية وحدة دفاعية اقتصادية كما ورد في مواضيع مؤتمر التعبئة الاقتصادية للتنمية والدفاع الذي انعقد في دمشق صيف ١٩٦٨ كان صحيحا ومنطبقا تمام الانطباق على واقعنا الاجتماعي وظروفنا الموضوعية التي نمر بها في أصعب مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي لبلداننا العربية التي تخلصت ولا تزال تتخلص من عبء التخلف